اتفاق مكة يعكس تقييما سعوديا للأمن الإقليمي

بقلم: سيماء أفضال ○

أثارت «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» – التي وقعتها كل من المملكة العربية السعودية وباكستان وتركيا في 7 أغسطس 2026 – مقارنات سريعة وأطلق عليها مسمى «حلف ناتو إسلامي».

ورغم أن هذا التشبيه بدا سابقاً لأوانه في البداية، فإن التصريحات اللاحقة الصادرة عن مسؤولين باكستانيين وأتراك بارزين جعلت من الصعب استبعاد هذا الطرح تماماً.

فقد دعا وزير الدفاع الباكستاني، خواجة آصف، إلى إقامة ترتيب للدفاع الجماعي بين الدول الإسلامية على غرار حلف الناتو، فيما ذهب وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إلى أبعد من ذلك، واصفاً اتفاق مكة بأنه يماثل –من الناحية الفنية– المادة الخامسة من ميثاق حلف الناتو، ومناقشاً خططاً لإنشاء آلية وزارية وأمانة عامة دائمة في المملكة العربية السعودية.

اتسم موقف الرياض بمزيد من الحذر، إذ تجنبت وصف الاتفاقية رسمياً بأنها تمثل «حلف ناتو» آخر. ولهذا الاختلاف أهمية؛ ففي حين تتفق الحكومات الثلاث عموماً على تعزيز الردع الجماعي، إلا أنها قد لا تضفي – حتى الآن – الدلالة السياسية أو المؤسسية ذاتها على هذا الترتيب.

وعليه، فإن القياس على حلف الناتو يُعدّ مثيرا للاهتمام ولكنه سابق لأوانه؛ إذ لا تستند مصداقية الناتو فحسب إلى بند الدفاع الجماعي، بل إلى عقود من التخطيط العسكري المتكامل، وهياكل القيادة، وقابلية التشغيل البيني، والتنسيق الاستخباراتي، والتشاور السياسي، ولم يُظهر «ميثاق مكة» بعدُ وجود أي شيء يضاهي ذلك.

تكمن أهمية هذا الاتفاق في جانب آخر؛ إذ يبدأ في الربط بين أمن منطقة الخليج وأمن جنوب آسيا ضمن إطار مشترك، في وقت تسعى فيه القوى الإقليمية إلى إيجاد آليات إضافية للتعامل مع حالة عدم اليقين، دون التخلي عن شراكاتها الخارجية القائمة.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، يعكس الاتفاق إعادة تقييم للملف الأمني في منطقة تتزايد فيها الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار. ولطالما اعتمدت الرياض بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية في مجالي الردع والقدرات العسكرية المتقدمة؛ غير أن الهجمات التي استهدفت البنية التحتية الخليجية، والتهديدات التي طالت مسارات الطاقة، والأزمات الإقليمية المتلاحقة، قد كشفت عن المخاطر الكامنة في الاعتماد المفرط على طرف خارجي واحد لتوفير الأمن.

لا يعني هذا بالمرة أن واشنطن قد فقدت أهميتها؛ إذ تظل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة مرتبطتين ارتباطا وثيقا عبر علاقات دفاعية واقتصادية واستراتيجية. وبدلاً من ذلك، تبدو الرياض عازمة على تعزيز تلك العلاقة بشراكات إضافية.

ومن خلال ضم تركيا وباكستان إلى إطار للدفاع الجماعي، توسّع المملكة العربية السعودية دائرة الأطراف التي يتعين على المعتدي المحتمل أخذها في الحسبان.

ورغم أن الاتفاق لا يحدد علناً رداً عسكرياً مسبقاً، فإن حالة عدم اليقين هذه قد تسهم بحد ذاتها في تعزيز الردع؛ إذ قد يؤدي أي عدوان إلى عواقب سياسية أو لوجستية أو عسكرية أوسع نطاقاً.

أما تركيا فهي توسع بهذه الخطوة نطاق التعاون ليشمل ما هو أبعد من العلاقة الدفاعية السعودية الباكستانية العريقة. تجمع أنقرة بين خبرة عسكرية تقليدية واسعة وخبرة في حلف الناتو، إلى جانب صناعة دفاعية سريعة النمو، وهي تتكامل مع الجهود والقدرات السعودية الرامية إلى تعزيز الإنتاج الدفاعي المحلي وتنويع مصادر التوريد.

وقد يُثبت الإنتاج المشترك والشراكات التقنية والتدريبات وتعزيز قابلية التشغيل البيني في نهاية المطاف أهمية أكبر من بند الدفاع الجماعي الرئيسي في الاتفاقية.

وبالنسبة إلى أنقرة، توفر الاتفاقية أيضاً مدى استراتيجياً أوسع؛ فتركيا لا تستبدل حلف الناتو بتكتل إقليمي، بل تضيف شراكة أخرى إلى سياسة خارجية تتسم بشكل متزايد بتداخل العلاقات.

تتمتع باكستان بمقومات متنوعة؛ إذ تجعلها عقود من التعاون العسكري مع المملكة العربية السعودية، وما تمتلكه من قوة بشرية كبيرة وخبرة عملياتية، شريكاً أمنياً طبيعياً.

كما يعزز وضع باكستان كدولة نووية من ثقلها الاستراتيجي العام، إذ لا تقل أهميةً عن ذلك مكانة باكستان الدبلوماسية؛ فقد سعت إسلام آباد إلى إقامة علاقات عملية مع أطراف إقليمية متنافسة، وعززت موقعها كوسيط محتمل خلال فترات التوتر.

ومن ثم، فإن مشاركة باكستان تعقّد محاولات تصوير الاتفاق على أنه تحالف معادٍ لإيران بشكل صريح؛ إذ تتشارك إسلام آباد الحدود مع إيران، ولديها دوافع استراتيجية قوية للحفاظ على علاقات مستقرة مع طهران.

تتكامل مصالح الأعضاء الثلاثة من دون أن تكون متطابقة؛ وقد يثبت ذلك أنه يمثل في آنٍ واحدٍ مصدر قوة الاتفاق وتحديه الرئيسي.

تظل إيران متغيراً استراتيجياً مهماً، رغم عدم ذكرها صراحةً في الاتفاقية. فقد أصبحت القدرات الصاروخية الإيرانية وقدرات الطائرات المسيرة، والجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران، عواملَ رئيسيةً في تصورات التهديد لدى دول الخليج؛ ومن ثم، فإن سعي المملكة العربية السعودية لتعزيز قدرات الردع في ظل هذه المخاطر يُعد أمراً مهما ومفهوماً.

ومع ذلك، لا مصلحة لأي من الأطراف الثلاثة الموقعة في إضفاء طابع مؤسسي على المواجهة الدائمة مع طهران؛ فتركيا تجمع بين المنافسة الاستراتيجية والانخراط الاقتصادي والدبلوماسي، ولدى باكستان دوافع قوية للحفاظ على الاستقرار على طول حدودها مع إيران، كما أن لدى المملكة العربية السعودية أسباباً تحتم عليها الحيلولة دون أن يؤدي عدم الاستقرار الإقليمي إلى تقويض تحولها الاقتصادي.

لذا، يسعى الاتفاق إلى تحقيق هدف أكثر دقةً من مجرد تشكيل تحالف مناهض لإيران. فهو يهدف إلى رفع مستوى التكاليف المحتملة للعُدوان من دون تحديد مصدره بشكل رسمي.

يُحافظ هذا الاتفاق على الحيز الدبلوماسي، ويتيح معالجة نطاق أوسع من التهديدات، لكن الغموض الاستراتيجي لا يُجدّي نفعًا إلا إذا اعتقد الخصوم المحتملون أن التزام الدفاع الجماعي ينطوي على عواقب. يزداد الأمر تعقيداً عندما لا يأتي العدوان بشكل مباشر من دولة أخرى.

تتشكل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط بفعل الطائرات المسيرة والصواريخ والمليشيات وشبكات الوكلاء، تماماً كما تتشكل بفعل الحروب التقليدية.

هل ستستجيب كل من تركيا وباكستان عسكرياً في حال وجود تهديد أمني، أم أنهما ستقدمان المساعدة في مجالي الاستخبارات والدفاع الجوي، أم أنهما ستكتفيان بتقديم الدعم الدبلوماسي؟

تطرح تساؤلات مماثلة خارج منطقة الخليج؛ ففي حال تصاعدت مواجهة أخرى بين الهند وباكستان، كيف ستُقيّم كل من الرياض وأنقرة نطاق التزاماتهما تجاه إسلام آباد؟ وتُضيف عضوية تركيا في حلف الناتو بُعداً آخر من التعقيد إلى هذا المشهد.

وتلامس هذه الأسئلة جوهر مفهوم الردع؛ إذ تكتسب تدابير الدفاع الجماعي مصداقيتها حين يدرك الخصوم أن أي هجوم سيترتب عليه تكاليف باهظة، غير أن الدول الأعضاء تحتاج أيضاً إلى قدر كافٍ من المرونة للحيلولة دون تحوّل المواجهة المحلية إلى تصعيد خارج عن السيطرة.

ومن ثم، ستعتمد مصداقية الاتفاقية على بناء المؤسسات؛ إذ يمكن لأمانة عامة دائمة وآلية وزارية توفير التنسيق السياسي، غير أن المصداقية العسكرية تتطلب تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإجراء مناورات مشتركة، ووضع خطط للطوارئ، وترتيبات لوجستية، وإرساء إجراءات متفق عليها للتشاور.

وفي غياب مثل هذه الآليات، ستظل الاتفاقية مجرد إشارة سياسية في المقام الأول؛ أما بوجودها، فقد تتطور لتصبح مؤسسة أمنية فاعلة، من دون أن تتحول إلى تحالف على غرار حلف الناتو.

لعل أبرز سمات هذه الاتفاقية وأكثرها أهمية أنها تشرع في إرساء دعائم جسر استراتيجي يربط بين مسرحين أمنيين كان يُنظر إليهما تقليدياً على أنهما منفصلان؛ إذ تعني مشاركة باكستان أن إطار الدفاع الجماعي –الذي يتمحور جزئياً حول أمن الخليج– بات يمتد الآن ليشمل بيئةً تتشكل ملامحها بفعل التنافس بين الهند وباكستان، والدور الإقليمي للصين، ومبدأ الردع النووي.

تسير العلاقة في الاتجاه المعاكس؛ إذ ينطوي عدم الاستقرار في منطقة الخليج على تداعيات مباشرة على باكستان، وذلك عبر قضايا أمن الطاقة، والاستثمار، والتعاون العسكري، والعلاقات مع إيران.

ولا يعني هذا أن المملكة العربية السعودية أو تركيا ستصبحان تلقائياً طرفين في صراعات جنوب آسيا، أو أن باكستان ستشارك في كل مواجهة خليجية؛ بل إن غياب هذه الآلية التلقائية قد يكون هو بالضبط ما يتيح لهذا الترتيب أن يعمل بفعالية.

ومن ثم، لا تكمن أهمية الاتفاقية ببساطة في انضمام باكستان إلى ترتيب دفاعي آخر؛ إذ إنها قد تُغيّر الجغرافيا التي يُفهم من خلالها الأمن الإقليمي، مما يضع قدرات الردع الخليجية والمنافسة الاستراتيجية في جنوب آسيا في حالة من التفاعل الوثيق.

على مدى عقود، تمحور جانب كبير من الهيكل الأمني في الشرق الأوسط حول ضمانات خارجية، ولا سيما تلك التي توفرها الولايات المتحدة. غير أن «اتفاق مكة» يشير إلى تزايد رغبة دول المنطقة في إرساء ترتيبات يمكنها صياغتها بنفسها، وذلك إلى جانب شراكاتها القائمة.

ولا يُعد هذا بالضرورة تراجعاً أمريكياً أو رفضاً لواشنطن؛ إذ لا تزال الولايات المتحدة تمتلك قدرات عسكرية وشبكات استخباراتية ونطاقاً لوجستياً كبيراً.

ما يتغير هو طابع «الحصرية»؛ إذ يمكن للمملكة العربية السعودية الحفاظ على علاقتها الأمنية مع الولايات المتحدة مع تعميق التعاون الدفاعي في الوقت ذاته مع كل من تركيا وباكستان.

وبوسع تركيا البقاء في حلف الناتو مع تطوير أطر إقليمية إضافية، كما يمكن لباكستان الحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع الصين مع الإبقاء على علاقاتها مع واشنطن والرياض وأنقرة وطهران.

وبالنسبة إلى واشنطن، قد تسهم زيادة القدرات الإقليمية في تقاسم الأعباء، إلا أن تزايد المسؤوليات سيؤدي أيضاً إلى مزيد من الاستقلالية، بما في ذلك ظهور مبادرات لا تتولى الولايات المتحدة تصميمها أو السيطرة عليها بشكل حصري.

تتمثل المسألة الجوهرية في مدى قدرة كل من المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان على تحويل الالتزام السياسي بالدفاع الجماعي إلى تعاون أمني ملموس وموثوق.

تتمتع الدول الثلاث بمزايا نوعية؛ فالسعودية تمتلك ثقلاً اقتصادياً وسياسياً، وتتمتع تركيا بقدرات عسكرية وصناعية دفاعية، بينما تمتلك باكستان خبرة عسكرية ونفوذاً دبلوماسياً، غير أن إعلان الالتزام بالدفاع الجماعي أسهل بكثير من وضعه موضع التنفيذ.

يتعين على الاتفاقية تحديد آليات التشاور بين الدول الأعضاء أثناء الأزمات، والتمييز بين عدوان الدول وهجمات الجهات الفاعلة من غير الدول، فضلاً عن تحديد طبيعة المساعدة التي تستعد كل دولة لتقديمها. كما ستعتمد ديمومة هذا الاتفاق على قدرة الحكومات المعنية على إدارة علاقاتها خارج إطار الاتفاقية، ولا سيما علاقاتها مع إيران.

في حال تطورت آليات فعالة للتشاور والتنسيق العسكري وإدارة الأزمات، فقد تصبح «مكة» تجسيداً مؤسسياً مبكراً لنظام أمني إقليمي أكثر تنوعاً. ويُعد الاستخدام المتزايد لمصطلحات حلف الناتو من قِبَل المسؤولين الباكستانيين والأتراك مؤشراً على طموح سياسي؛ أما تحوّل هذا الخطاب إلى واقع عملي ملموس، فيعتمد على طبيعة المؤسسات التي ستُبنى فعليا حوله.

وتكمن الأهمية الكبرى لهذا الاتفاق في تعزيز التفاعل بين أمن منطقة الخليج وأمن جنوب آسيا، بالتزامن مع انعكاسه لتحول أوسع نحو تعزيز الدور الإقليمي الفاعل والشراكات المتداخلة.

وسيتمثل الاختبار الحقيقي للاتفاق ليس في مقارنة قادته له بحلف الناتو، بل في قدرته على جعل كلفة العدوان باهظة من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة احتمالات التصعيد.

○ أكاديمية وباحثة بجامعة جوستيس ليبيغ بألمانيا.

عالم يتغير

الخليج بين مطرقة وسندان إيران!

فوزية رشيد

○ كان العنوان البديهي هو أن الخليج العربي اليوم واقع بين مطرقة أمريكا وسندان إيران، ولكن لأن التعنت الإيراني الذي دخل حالة الانتحار السياسي يريد أن يخنق قبل انتحاره كل دول الخليج والعالم، من خلال التحكم في ممرّ دولي هو مضيق هرمز، وضرب حركة الملاحة فيه والاحتياجات النفطية والطاقة، وبما يؤثر تأثيراً خطيرا في حركة التجارة العالمية مع مرور الوقت، خاصة بعد تراجع إمكانية استمرار الاعتماد على الحلول المؤقتة مثل استخدام المخزون سواء من الطاقة بالنسبة إلى العالم، أو من الأغذية وكل الاحتياجات بالنسبة إلى دولنا، وهذا يجعل من التهديد الإيراني أو تهديدات الحرس الثوري تهديداً لكل العالم الذي بدأ يدرك حجم التمادي الإيراني في استهال تحدّي المصالح الإقليمية والدولية! وهذا يحيلنا إلى البداية وإلى أن الخليج جراء التهوّر الإيراني واقع بين مطرقة وسندان إيران معا!

○ أمريكا تضغط عسكريا وحصار اقتصادي ومالي، وإيران ترّد بضرب الخليج والأردن، وبهجمات فاشلة كما وصفها الجيش الأمريكي على سفن حربية أمريكية، ولكن بالمقابل تم قصف ناقلات نفط تابعة للحرس الثوري! وفي البيان الأمريكي، أن السفن الإيرانية الثلاث، التي تم قصفها كانت (جزءاً من شبكة ظلت بمليارات الدولارات تُموّل الحرس الثوري الإيراني ووكلاءه في المنطقة) أي أن الحرس الثوري مستمر في نهجه العدواني ضدّ دول المنطقة!

○ وفيما يتصاعد الضغط الأمريكي عبر الحصار الاقتصادي والمالي والهجمات المتقطعة منذ أشهر، وحين وصفها نائب الرئيس الأمريكي «جي – جيه دي فانس» بأنها ليست حرباً! قال ترامب تعليقاً على ذلك قبل أيام (أنا أسميه صراعا عسكريا لأنه أمر بسيط بالنسبة إلينا.. إنه ليس بالأمر الكبير)!

ولكن مثل هذا التصريح لا يعكس الأمر الواقع! لآن التقليل من أضرار الحرب هو خطاب للداخل الأمريكي، وليس لدول الخليج الأكثر تضرّراً من ردات الفعل الإيرانية على هجمات أمريكا المتقطعة! إلى جانب الاستمرار في عدم الحسم وجعل الحالة دائرة بين «اللا حرب واللا سلم» هي حالة منهكة وليس أمرا بسيطا بل أمرا كبيرا، مع استمرار الاستنزاف لدول الخليج العربي والاقتصاد العالمي! وحيث صبر دولنا على الاستفزازات العسكرية الدائمة والهجوم الغاشم على المنشآت الحيوية، لا يمكن الرهان عليه كحالة دائمة! خاصة حين تختلط أوراق الاستفزاز الإيراني بلعبة الأمم التي تلعبها الولايات المتحدة على المنطقة والعالم!

○ ولعل أصدق التصريحات الإيرانية هي تلك التي أدلى بها الرئيس الإيراني السابق «حسن روحاني» قبل أيام، وهو يصف المأزق الإيراني على المستوى السياسي والشعبي، ويدين تحديات الحرس الثوري بشكل غير مباشر وهو يقول (إنه إذا كان من المقرّر أن تواصل إيران القتال مع القوى الكبرى في العالم مدة 20 عاما أخرى، فينبغي أولا سؤال الشعب الإيراني عن رأيه)!

وفي لقاء عُقد في 31 أغسطس 2026 مع عدد من المحافظين الذين عملوا معه خلال رئاسته السابقة، قال في تسجيلات مصورة بثتها مواقع إيرانية قال (إذا وافق الشعب الإيراني على مواصلة الحرب مع القوى الكبرى، فهذا جيد جدا ولنواصل الطريق، ولكن إذا لم يقبل الشعب فلا بدّ من قبول الطريق الآخر الذي يقترحه شعبنا)! بل وربما بصراحة نادرة أضاف (لا أحد حاكم من جانب نفسه أو من جانب الله! من خلال أصوات الشعب وُضعت السلطة والحكم في أيدي من يحكمون) هل هذا توجيه مباشر لنقد من يعبر أنه يحكم من جانب الله؟! وطالب «حسن روحاني» بالاستعداد للتشاور مع الشعب الإيراني وهو يشير إلى ما وصفه بـ (مشورة) النبي محمد صلى الله عليه وسلم) الناس.، بل وجه النقد إلى الإعلام الرسمي ووصف جهاز الإذاعة والتلفزيون بأنه لا يمثل جميع فئات الشعب، بل هو محتكر لفئة محدودة وأقلية صغيرة بدلا من أن يكون إعلاما وطنيا!

وأكدّ أن الإعلام الإيراني وإدارة التلفزيون الرسمي لا تحترم الشعب الإيراني! ونضيف (ولا تحترم شعوب العالم كلها)!

○ مثل تلك التصريحات للرئيس الإيراني السابق تشير إما إلى وجود انقسام حقيقي في الموقف الإيراني من الحرب، أو أن «روحاني» يمارس لعبة تبادل الأدوار، باعتبار التعبير عن رأيه بهذا الشكل قد يمثل (خط رجعة) لإيران، بعد تواصل الضغط الأمريكي، وتدهور الأوضاع داخل إيران، والمزيد من سقوط التومان «العملة الإيرانية» ووصول الشعب الإيراني إلى أعلى درجات الضغط الداخلي مادياً ونفسياً، واتساع خط الفقر في كل إيران!

○ والمشكلة أن لعبة التحدّي التي لا يتم حسمها بل ويعمل الطرفان الأمريكي والإيراني على استمرارها، وحيث ترامب والحرس الثوري كل يعمل ويواصل في ذلك وفقاً لحساباته الخاصة! فإن المنطقة والعالم وتحديداً الخليج العربي تقع عليه أعباء هذه الحالة من اللا حرب واللا سلم، مثلما تقع أعباؤها على الشعب الإيراني نفسه، الذي يبدو أن «الحرس الثوري» لا يفكّر فيه ولا في أحواله وإنما يستمر في إعلان انتصاراته الوهمية، حاله حال «ترامب» الذي بدوره يعلن انتصاراته! من الواضح أن العالم يحتاج اليوم إلى تحديد مفهوم الانتصار أولاً حتى يتخلص من استفزازات وتداعيات الحرب القائمة!

حروب الآخرين في الشرق الأوسط

بقلم: باسم برهوم ○

عندما تستقر كل مناطق العالم الأخرى تبقى الحروب مشتعلة في الشرق الأوسط، حروبه وحروب الآخرين عليه، ليس هناك حاجة أن نفتح كتب التاريخ ونقرأ لندرك أن هذه الحقيقة موجودة، لأننا نعيشها جيلا بعد جيل، وإن كان لدى سكان الشرق الأوسط المعاناة نفسها، ولكن هناك مناطق منكوبة في الحروب أكثر من غيرها، وفي مقدمتها فلسطين، وفي العقدين الأخيرين كان قطاع غزة أكثر من أصابته الحروب في مقتل.

غالبا ما كانت نِعَمُ الشرق الأوسط نقمة عليه، الموقع الإستراتيجي المهم، والذي من النادر أن يشاطره أي موقع آخر في العالم بالأهمية، وعندما اكتشفت ثرواته، النفط والغاز وغيرها في القرن الماضي، تحول إلى ساحة للتنافس والحروب والصراعات من منطق المصالح، وتحول الشرق الأوسط إلى ساحة لحروب الآخرين عليه.

ولكن هل بالإمكان تخيل الشرق الأوسط من دون إسرائيل؟ هذا السؤال له أكثر من مبرر، لأن وجودها جلب الغالبية العظمى من حروب الشرق الأوسط خلال المئة عام الأخيرة، وباستثناء حرب السويس عام 1956، والتي كانت إسرائيل طرفا فيها، فهي جاءت تعبيرا عن نهاية مرحلة وبداية أخرى، بأفول الاستعمارين البريطاني والفرنسي، أما ما تبقى من الحروب فهي عمليا حروب إسرائيل، أو حروب أرادتها إسرائيل أو من أجل إسرائيل.

نكرر السؤال: كيف يمكن تخيل الشرق الأوسط من دون إسرائيل؟ على الأغلب لكنا نَعمنا بسنوات أطول بكثير من الاستقرار والتنمية، ولكنا حولنا الثروة إلى رفاه بمقادير أكبر بكثير.

لنبدأ بحرب عام 1948 التي أسست إسرائيل وألغت وجود فلسطين، ثم حرب عام 1967 التوسعية، وحرب عام 1973 وهي الحرب الوحيدة التي أطلقتها الدول العربية بهدف وضع حد للتوسع الإسرائيلي، ثم حرب إسرائيل على لبنان عام 1982 لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية منه.

قد تبدو الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين لا علاقة لإسرائيل بها ولكن في واقع الأمر كان لإسرائيل مصلحة حيوية باندلاعها واستمرارها أطول مدة ممكنة، لكونها تستنزف طرفي الحرب الخصمين اللدودين لها، أما حرب الخليج الأولى، التي نجمت عن احتلال صدام حسين للكويت عام 1990 – 1991، فلم تقدم أي حرب خدمة لإسرائيل كما قدمت تلك الحرب، حيث هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الإستراتيجي لإسرائيل على المنطقة، والتي توجت باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام 2003.

وإلى جانب حروب إسرائيل الصغيرة على لبنان، أمثال «عناقيد الغضب» وغيرها، في تسعينيات القرن الماضي، فإن التوتر الفلسطيني – الإسرائيلي تواصل بعد اتفاقيات أوسلو، بسبب اليمين المتطرف الإسرائيلي، وهي مرحلة انتهت بفشل قمة كامب ديفيد التي عقدت بحضور الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية عام 2000، والتي تسبب فشلها باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما تخللها من إعادة احتلال للضفة في عملية «السور الواقي» بقيادة شارون عام 2002.

أما حروب قطاع غزة، والتي انتهت بـ«الطوفان» وحرب الإبادة الجماعية منذ السابع من أكتوبر عام 2023 والتي لا تزال مستمرة، فقد بدأت مع سيطرة حماس على القطاع عام 2007، ومنذ ذلك التاريخ جرت 7 حروب إسرائيلية على قطاع غزة..

ومنذ السابع من أكتوبر، كانت الحروب مستمرة مع لبنان واليمن وطالت سوريا، والعراق، إلى أن وصلنا إلى الحرب الأمريكية الإيرانية التي اندلعت في فبراير الماضي ولا تزال مستمرة. والحرب المشار لها، وإن بدت أنها جاءت لتحقيق أهداف أمريكية، وهي بالفعل كذلك، إلا أنها حرب إسرائيلية بامتياز، فقد جاءت لتلبية مصالح وحاجات إسرائيل مباشرة وغير مباشرة.

ومع حديثنا عما أحدثه وجود إسرائيل من اضطراب وحروب، فإن أطرافا إقليمية عديدة حاولت أن تستفيد من الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والعربي – الإسرائيلي للتمدد كما تفعل إيران وغيرها في المنطقة، ما عمق من الأزمات وأطلق مزيدا من الحروب. كما أن كل الحروب الجانبية، الحرب الأهلية اللبنانية التي انفجرت عام 1975، وتداعيات الربيع العربي، وتحول دول عربية عدة إلى دول فاشلة، فإنها ترتبط بإسرائيل.

الشرق الأوسط الذي يمثل بوابة الغرب على الشرق، والعكس صحيح، والذي كان هكذا عبر التاريخ، فلم يسعف هذه المنطقة أنها هي من منح العالم الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، فهذه الأديان حوَّلها البشر إلى مادة إضافية للصراع والحروب بدلا من أن تكون أديان محبة وتسامح.

عندما حُوِّلت الأساطير والأديان إلى مادة لتغذية الصراعات خدمة لمصالح الأطراف المهيمنة في كل زمن. وعندما حُوِّلت نِعَم الشرق الأوسط إلى نقمة دائمة، فالسؤال الأهم اليوم: كيف يمكن أن نحوِّل الشرق الأوسط إلى منطقة تلاقي الحضارات وليس ساحة لصدامها؟ هل هذه الإمكانية قابلة للتحقيق؟ سؤال بحاجة إلى نقاش أوسع.

○ كاتب من فلسطين.

هل تكون الانتخابات فرصة لتغيير الواقع الفلسطيني؟

في ظلّ التحديات الخطيرة التي تواجهه، والحاجة الملحّة إلى استراتيجية وطنية كفاحية جديدة وشاملة، يبدو أنّ الشعب الفلسطيني بحاجة إلى انتخاب قيادة وطنية جديدة فاعلة لقيادة نضاله الوطني في بحر متلاطم من المؤامرات على حقوقه، أبرزها محاولات تنفيذ نكبة جديدة وتطهير عرقي ضدّه، أكثر من حاجته إلى انتخاب مؤسّسات سلطة مسلوبة الصلاحيات، وواقعة، مثل شعبها، تحت الاحتلال.

ولذلك، لا يمكن فصل انتخابات المجلس التشريعي، باعتباره جزءاً من المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب دوره التشريعي، عن إجراء انتخابات لبقية أعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج، وهي انتخابات يطالب بها الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 20 عاماً، ولا يجوز أن يُستبدل بها التعيين الذي لن يؤدّي إلا إلى المراوحة في المكان وإعادة إنتاج ما لم ينجح في تحقيق الوحدة الوطنية أو مواجهة التحدّيات.

يمكن للانتخابات الفلسطينية، إن جرت بشكل نزيه وديمقراطي، أن تحقّق ثلاثة أهداف: أوّلها استعادة البنيان الديمقراطي الذي تهشّم في السنوات الماضية، بأن يستبدل بحالة التفرّد والحكم بالمراسيم الفصل الحقيقي بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، لفتح الباب أمام تعدّدية ديمقراطية حقيقية في البنيان الفلسطيني تفتح الأبواب أمام الأجيال الشابّة، وتجدّد الدماء وتفعّل الطاقات، سواء على مستوى المجلس التشريعي، أو على مستوى المجلس الوطني، من خلال إشراك الفلسطينيين أينما كانوا في اختيار ممثّليهم وقياداتهم ورؤيتهم السياسية بالانتخاب الحرّ، وليس بالتعيين ونظام «الكوتا» الذي عفا عليه الزمن.

ثاني الأهداف، إنهاء حالة الانقسام الداخلي، وتوحيد البنيان الوطني عبر هيئات منتخبة ديمقراطياً، تضمّ الجميع من دون استثناء أو تمييز، وتعيد الاعتبار والقوّة إلى المؤسّسات الفلسطينية، وتسقط مؤامرة فصل قطاع غزّة عن الضفّة الغربية ومؤامرة فرض السيادة الخارجية والأجنبية على القطاع.

وثالث الأهداف، أن تشكّل الانتخابات الديمقراطية، والإصرار على شمولها الضفّة الغربية والقدس وقطاع غزّة، نوعاً من المقاومة المدنية لإجراءات الاستيطان والضمّ والإرهاب الاستيطاني الإسرائيلي، وأداةً تؤكّد حقّ تقرير المصير، ووسيلةً لبناء المؤسّسات الوطنية الفلسطينية المستقلة عن إجراءات الاحتلال والمقاومة للإملاءات والتدخّلات الخارجية التي تحاول تفكيك مقوّمات النضال الوطني الفلسطيني، أو إخراج قوى وطنية فلسطينية من البنيان السياسي الفلسطيني.

ربّما ظنّت بعض أطراف خارجية أنّ فرض شروط سياسية على الترشّح والمرشّحين سيؤدّي إلى إخراج تلك القوى من الساحة، وهندسة نتائج الانتخابات قبل إجرائها، ولكنّ ذلك الظنّ فشل وخاب بسبب إصرار جميع القوى الفلسطينية على المشاركة في الانتخابات، وظهور مبادرات عديدة لتشكيل قوائم يجمعها هدف إحداث التغيير الحقيقي في حياة الشعب الفلسطيني، واستعادة الحقّ الديمقراطي في الانتخاب واختيار القيادات، وهو حقّ حُرم منه الشعب الفلسطيني أكثر من 20 عاماً.

وذلك يتطلّب من لجنة الانتخابات المركزية استباق المخاطر ببدائل فعّالة لا تعيق سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها، كما يتطلّب تعاونَ جميع الأطراف المشاركة في تذليل العقبات المُصطنَعة.

وفي جميع الأحوال، وأيّاً كانت الصعوبات، يجب التمسّك بمبادئ لا نحيد عنها، هي: أولاً، رفض استبدال الانتخابات، سواء في الداخل أو في الخارج، بالتعيين. وثانياً، النظر إلى المصاعب بوصفها حافزاً للإصرار على إجراء الانتخابات، حتّى لو تأجّلت مدّةً محدودةً جدّاً لأسباب قاهرة، لا على إلغائها بأيّ حال من الأحوال. وثالثاً، يجب أن تشمل الانتخابات المجلسَيْن، التشريعي والوطني، وكذلك الانتخابات الرئاسية التي لا مبرّر لتأخيرها أو تأجيلها.

وإذا كانت هناك عبرة يجب الأخذ بها من تجارب الماضي، فهي أنّ النظام السياسي والمؤسّسات الوطنية تفقد طاقاتها وقدراتها، وتتعرّض للجمود والترهّل والتآكل، إن لم تُجدَّد دماؤها دورياً بانتخاباتٍ تتكرّر في موعدها.

لسنا بحاجة إلى ضغوط خارجية أو منّة من أحد لإجراء الانتخابات، فهي حقّ طبيعي للشعب الفلسطيني الذي يدين له القادة والفصائل والسياسيون بكل ما لديهم. فلولا نضاله وعطاؤه وتضحياته، لاندثرت القضية الفلسطينية، واختفت المقدّرات التي يُتنازَع عليها، للأسف. وقد آن أوان ترسيخ القناعة بأنّ المناصب والمراكز القيادية وظيفتها خدمة الشعب، وليست التسيّد عليه أو استغلال مقدّراته.

○ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

بقلم: د. مصطفى البرغوثي ○

ويمكن للانتخابات الفلسطينية، إن جرت في أجواء من الحرص على الوحدة الوطنية، والقبول بالتعدّدية وحقّ الجميع في حرّية الرأي والتعبير، أن تشكّل أداةً تنهي حالة الانقسام. ولتحقيق هذا، لا بدّ من تجنّب استقطاب حادّ جديد يعمّق الانقسام بدلاً من أن يزيله. ويرتبط هذا بأن تُبنى التحالفات على أسس مبدئية وسياسية واضحة، لا على المصالح الفئوية والفصائلية فقط.

هناك مخاطر عديدة تهدّد الانتخابات، أولها أنّ إسرائيل وأهمّ حلفائها لا يريدون إجراءها، ويسعون إلى عرقلتها لأنّها تتعارض مع مخطّطاتهم لتصفية القضية الفلسطينية، ولفصل غزّة عن الضفّة الغربية، وتحقيق نكبة التطهير العرقي. وقد تعرقل دولة الاحتلال الانتخابات بتعطيل القدرات اللوجستية اللازمة لتنفيذها، أو بتفجير الأوضاع الأمنية لمنع حدوثها،